

التوقيع على اتفاقية شراكة لتمويل وإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة مراكش-أسفي والدراسة الخاصة بتهيئة ساحل إقليمي أسفي والصويرة.

انطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية الخاصة بالجهوية المتقدمة و التي أكد عليها الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله بمناسبة عيد العرش لسنة 2015، ونظراً لأهمية دور الجهة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى في عمليات برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب وتنفيذها للمقتضيات الدستورية، و لكون الجهة تشكل قطبا للتنمية المندمجة في إطار التوازن والتكامل بين مناطقها، وبين مدنها و قرانا. وفي إطار اللقاء التواصلي الذي ترأسه السيد ادريس مروان وزير التعمير وإعداد التراب الوطني بحضور السيد أحمد اخشيشن رئيس مجلس جهة مراكش أسفي والسيد محمد مفكر والي جهة مراكش أسفي وعمال الجهة و بحضور رؤساء الجماعات الترابية بالجهة والفاعلين الاقتصاديين والهيئات المهنية وممثلي المصالح الخارجية بتاريخ 27 فبراير 2016، تم التوقيع على اتفاقية شراكة لتمويل وإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة مراكش-أسفي والدراسة الخاصة بتهيئة ساحل إقليمي أسفي والصويرة.

ويتمثل موضوع الاتفاقية في تحديد شروط والتزامات الأطراف المتعاقدة حول تمويل وإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة مراكش-أسفي، وإعداد برنامج التنمية الجهوية.

حيث تلتزم وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني من خلالها بتحويل مساهمتها المالية لفائدة جهة مراكش أسفي، و بمواكبة مجلس الجهة في إعداد المقتضيات المرجعية الخاصة بالدراسات موضوع الاتفاقية، و المصاحبة والتأطير التقني مع تتبع جميع مراحل الدراسة إلى حين المصادقة على جميع مراحلها، ووضع جميع الوثائق والمعطيات المتوفرة لديها مركزيا و جهويا، والتي يمكن أن تفيد في إعداد الدراسات، رهن إشارة مكاتب الدراسات المعتمدة بمجلس الجهة.

في حين يلتزم مجلس الجهة جهة مراكش أسفي بتخصيص الموارد المالية الملائمة، و إعداد المقتضيات المرجعية المتعلقة بالدراسات بإشراك المفتشية الجهوية لجهة مراكش-أسفي وكذا كل مصلحة يمكن أن تكون مشاركتها مفيدة. و القيام بالإعلان عن طلبات العروض التي يتم بموجبها تكليف مكاتب للدراسات بإنجاز الوثائق المذكورة وفق المساطر والإجراءات القانونية الجاري بها العمل، وضع جميع الوثائق والمعلومات المتوفرة لدى مجلس الجهة والتي يمكن أن تفيد في إعداد الدراسة رهن إشارة مكتب الدراسات والمفتشية الجهوية.